

أمين عام وزارة المالية يحاضر في جامعة فيلادلفيا



ألقى الدكتور عز الدين كناكرية أمين عام وزارة المالية محاضرة في جامعة فيلادلفيا بحضور رئيس جامعة فيلادلفيا الاستاذ الدكتور معتز الشيخ سالم، وذلك ضمن فعاليات اليوم العلمي الذي اقامته كلية العلوم الادارية والمالية . وتحدث كناكرية حول " السياسة المالية والاصلاح الاقتصادي في الاردن" يتناول فيها خمس محاور وهي: أولاً التطورات المالية خلال الفترة 2001-2009، ثانياً: تأثير الاقتصاد الدولي والاقليمي على الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2011-2013، ثالثاً: اجراءات السياسة المالية لمواجهة التراجع الاقتصادي، رابعاً: اهم الانجازات التي تحققت خلال العام 2012-2014 (البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي)، خامساً: البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي 2015-2017.

وقد وضح د. كناكرية ان الفترة 2001-2009 شهدت تطورات في القطاع الحقيقي والمالي, حيث تحققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً وصلت الى 6% في المتوسط كما تم احتواء الضغوط التضخمية الى نحو 3% في المتوسط كما تراجع معدل البطالة من 16% الى 12%.

اما القطاع المالي خلال نفس الفترة فقد شهدت الاستيعاب والسيطرة على العجز المالي الذي وصل في المتوسط الى 3.2% من الناتج المحلي الاجمالي بعد المساعدات (حيث كان قبل المساعدات 10%) كما بلغ صافي رصيد الدين ما يقارب 60% من الناتج المحلي الاجمالي.

كما اوضح د. كناكرية ابعاد وتأثيرات لمتغيرات الاقتصاد الدولي ومنها التداعيات السياسية والامنية في المنطقة العربية حيث ارتفعت اسعار السلع الاساسية لا سيما النفط قبل ان تبدأ بالتراجع بعد منتصف 2014 واستمرار انقاع الغاز المصري اللازم لتوليد الكهرباء اضافة الى الازمة السورية وتزايد الابعاء على المالية العامة خلال الفترة 2011-2013.

وقد اشار عطوفة امين عام وزارة المالية الدكتور كناكرية الى التراجع الواضح الذي حصل خلال تلك الفترة في نمو الناتج المحلي الحقيقي من 5.5% عام 2009 الى 2.3% عام 2010 ثم بدأ التحسن التدريجي منذ عام 2011 (2.6%) حتى 2014 (4.5%) ولكنه لم يصل الى ما كان عليه في عام 2009. وبناءً على ذلك وبهدف تحسين الاوضاع المالية العامة فقد تبنت الحكومة مبدأ الاعتماد على الذات, حيث اعتمدت الحكومة عام 2012 مجموعة من الاجراءات والتدابير تركزت وقبل كل شيء على محور الايرادات العامة حيث تم ضبط الاعفاءات وحصرها بالإعفاءات المنصوص عليها في التشريعات والاتفاقيات من جانب وتحسين كفاءة تحصيل الايرادات للحد من التهرب الضريبي بالإضافة الى فرض ضريبة خاصة على مجموعة جديدة من السلع الكمالية تراوحت بين 5%-25% من جهة اخرى.

وبذلك فقد تنامت الايرادات الضريبية من 3351.4 مليار دينار في عام 2013 الى 4037.2 مليار دينار في عام 2014 ومن المتوقع ان تزداد هذه الحصيلة الضريبية لتصل الى 5268 مليار عام 2017.

اما فيما يتعلق بالنفقات العامة فقد اشار د. كناكرية الى تخفيض النفقات الحكومية التشغيلية بأكثر من 15% كما تم تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بنسبة 15% والغاء المخصصات غير الضرورية في الانفاق الرأسمالي بنسبة اكثر من 10% بالإضافة الى صدور مشروع قانون لدمج الهيئات والمؤسسات المستقلة كما شملت اجراءات السياسة المالية.

تخفيض الدعم الحكومي للمحروقات وتوجيهها الى مستحقيها من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والتدرج في زيادة تعرفه استهلاك الكهرباء للمستهلك الذي يزيد استهلاكه عن 600 كيلوواط وذلك من 2014/1/1 وحتى 2017 كما تم رفع تعرفه استهلاك الكهرباء لبعض القطاعات التي لا تحتاج الى دعم كالبنوك وشركات الاتصالات والتعدين.

وما يتعلق بتطورات المديونية العامة فقد وصل الدين الى ما نسبة 80.3% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى 83.5% في عام 2015 ومن المجل ان تتراجع في الاعوام اللاحقة لتصل الى ما نسبة 79% وقال د. كناكرية ان الانجازات التي تحققت خلال الفترة 2012-2014 هو تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي بنجاح حيث تمكنت الحكومة الاردنية من انهاء المراجعة السادسة ضمن متطلبات البرنامج بنجاح من خلال تقديم مقترحات لصندوق النقد الدولي تتضمن السير بالإصلاحات المالية من خلال تعزيز الايرادات المحلية وترشيد النفقات الحكومية دون زيادة اي اعباء ضريبية اضافية على المواطن خلال العام الجاري.

وبين د. كناكرية ان تصنيف الاردن الائتماني قد تحول من سالب الى مستقر (تقرير مؤسسة ستاندرد اند بورز) وقد تم التأكيد على جانب الاستقرار خلال التقرير الاخير في شهر نيسان 2014 وهذا سيخلق انعكاس ايجابيا على زيادة ثقة الجهات الدولية

بـالاقتصاد الاردني من جهة وزيادة ثقة المستثمر بمستقبل الاقتصاد الاردني من جهة
اخرى.

أدار المحاضرة الأستاذ الدكتور عصام نجيب الفقهاء عميد كلية العلوم الإدارية والمالية،
وحضرها مستشار رئيس الجامعة، وعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.